الأمم المتحدة
S/PRST/2024/7
مجلس الأمن
Distr.: General
1 November 2024
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن 9773 المعقودة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "منطقة وسط أفريقيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"***يرحب*** مجلس الأمن بتقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2024/420).

"***ويحيط*** مجلس الأمن علماً بالإحاطة التي قدمها يوم 10 حزيران/يونيه 2024 السيد عبدو أباري، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ويعرب عن دعمه الكامل لجهوده في سبيل تنفيذ ولاية المكتب الإقليمي. ويسلِّم مجلس الأمن بأن الوساطة والمساعي الحميدة المسؤولة وذات المصداقية تستلزم جملة أمور منها تولي السلطات الوطنية زمام الأمور وموافقة الأطراف في منازعة بعينها أو نزاع بعينه واحترام السيادة الوطنية، على النحو المبيّن في قرار الجمعية العامة 304/70.

"***ويشير*** مجلس الأمن إلى قراريه 2349 (2017) و 2387 (2017)، وكذلك إلى بياناته الرئاسية S/PRST/2015/12 و S/PRST/2018/17 و S/PRST/2019/10 و S/PRST/2020/12.

"***ويلاحظ*** مجلس الأمن التوصية الواردة في رسالة الأمين العام عن عمل المكتب الإقليمي المؤرخة 21 آب/أغسطس 2024 والقاضية بتمديد ولاية المكتب الإقليمي لمدة ثلاث سنوات أخرى، من 1 أيلول/سبتمبر 2024 إلى 31 آب/أغسطس 2027.

"***ويشير*** مجلس الأمن إلى العمل الهام الذي اضطلع به الممثل الخاص والمكتب الإقليمي خلال العام الماضي، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2024/420). ويرحب مجلس الأمن على وجه الخصوص بدور المكتب الإقليمي في تعزيز الحوار السياسي الشامل ومساعدة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على النهوض بالدبلوماسية الوقائية وتوطيد دعائم السلام، ويرحب بالنتائج السارّة للتعاون بين المكتب الإقليمي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في سياق تعزيز قدرات منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية في مجالات منع نشوب النزاعات والوساطة وتوطيد دعائم السلام. ويشجع المجلس الممثل الخاص والمكتب الإقليمي

على مواصلة بذل المساعي الحميدة في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما خارج سياق البعثات، من أجل المساعدة على منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها وحلها، والتشجيع على إجراء انتخابات سلمية وشاملة وشفافة وذات مصداقية ودعم التحولات السياسية في البلدان ذات الصلة في المنطقة دون الإقليمية. ويشجع مجلس الأمن البلدان في هذه المنطقة دون الإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة على مواصلة التعاون مع المكتب الإقليمي في عمله لتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى منع نشوب النزاعات والنهوض بالسلام المستدام وتوطيد جهود بناء السلام.

”***ويؤكد*** مجلس الأمن من جديد أن التنمية والسلام وحقوق الإنسان أمورٌ مترابطة يعزِّز بعضها بعضاً، ويشجع على مواصلة التعاون الوثيق والفعال بين المكتب الإقليمي ولجنة بناء السلام دعماً لإحلال السلام المستدام في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، ويشجع المكتب الإقليمي على الدعوة إلى إشراك الفئات المهمَّشة في عمليات بناء السلام.

”***ويحيط*** مجلس الأمن علماً بالاجتماع الوزاري السابع والخمسين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المعقود في الفترة من 20 إلى 24 أيار/مايو 2024 في لواندا بجمهورية أنغولا، والذي أسفر عن اعتماد إعلان لواندا بشأن مبادرات الوساطة في وسط أفريقيا وإعلان لواندا المؤيِّد لاعتماد الاستراتيجية وخطة العمل الإقليميتين لمنع خطاب الكراهية والتحريض على العنف في وسط أفريقيا والتصدي لهما بصفة نهائية.

”***ويؤكد*** مجلس الأمن من جديد التزامه القوي بسيادة جميع دول المنطقة واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، ويُذكِّر بأهمية مبادئ عدم التدخل وحسن الجوار والتعاون الإقليمي.

الأمن

”لا يزال مجلس الأمن يساوره بالغ القلق إزاء الحالة الأمنية الصعبة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، بما في ذلك النزاعات المسلحة وانتشار الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ويدين مجلس الأمن بشدة استمرار انتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما فيها الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية، مثل المدارس، وكذلك المستشفيات، وضد ممثلي المؤسسات المحلية والإقليمية والحكومية والعاملين في المجال الإنساني والتعليمي والطبي، وكذلك العاملين في الأمم المتحدة، ويذكّر بأنه يجب على جميع الأطراف في النزاع المسلح أن تمتثل لالتزاماتها المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك التزاماتها المتصلة باحترام وحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، بمن فيهم الموظفون الوطنيون والموظفون المعينون محلياً، حيثما يحق لهم التمتع بالحماية المقدَّمة للمدنيين أو للممتلكات المدنية بموجب القانون الدولي الإنساني. ويدين مجلس الأمن بشدة زيادة عدد الضحايا المدنيين المسجَّلين في هذه المنطقة دون الإقليمية ويعرب عن الحاجة إلى المساءلة عن جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء العنف المستمر الذي ترتكبه الجماعات المسلحة في بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية ضد المدنيين، بمن فيهم العاملون في مجال المساعدة الإنسانية، وحَفَظة السلام التابعون للأمم المتحدة، وإزاء انتهاكات القانون الدولي الإنساني والانتهاكات والتجاوزات التي تمس حقوق الإنسان، بما فيها تلك المرتكبة ضد الأطفال وتلك التي تنطوي على العنف الجنسي والجنساني، بما فيه العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ويحث مجلس الأمن الجماعات المسلحة على وقف جميع أشكال العنف والأنشطة المزعزعة للاستقرار، وإلقاء أسلحتها فوراً ودون قيد أو شرط، والمشاركة البناءة في عملية السلام. ويكرر مجلس الأمن كذلك تأكيد الحاجة الملحة والحتمية إلى محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والانتهاكات والتجاوزات التي تمس حقوق الإنسان.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه بشكل خاص إزاء استمرار الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها الجماعات الإرهابية في حوض بحيرة تشاد، ويدين بشدة جميع الهجمات الإرهابية التي نفذت في أجزاء من المنطقة دون الإقليمية، والتي أسفرت عن خسائر كبيرة في الأرواح ودمار واسع النطاق. ويكرر المجلس الإعراب عن قلقه لأن الجماعات الإرهابية لا تزال تشكل خطراً كبيراً على أمن المدنيين، حيث تقوِّض الاستقرار والتنمية في البلدان المتضررة في هذه المنطقة دون الإقليمية، ويشدد على ضرورة أن تقوم الدول المتضررة، بدعم وطيد من الشركاء الدوليين عند الطلب، بمنع ومكافحة التطرف العنيف المُفضي إلى الإرهاب والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك عن طريق معالجة الظروف المؤدية إلى تغذية نزعة التطرف المفضي إلى العنف وانتشار الإرهاب، وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني. ويرحب مجلس الأمن بالدور الذي تضطلع به فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات في مكافحة الجماعات الإرهابية في هذه المنطقة دون الإقليمية. ويرحب مجلس الأمن باستعراض لجنة حوض بحيرة تشاد للاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، ويحث على تنفيذها على وجه السرعة وبشكل كامل.

”ويلاحظ مجلس الأمن بقلق بالغ تزايد استخدام الذخائر المتفجرة، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والألغام الأرضية، التي تستخدمها الجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية، والتي تضر على نحو متباين بالمدنيين وتشكل خطراً على قوات حفظ السلام والأمن وتعوق جهود الإغاثة الإنسانية. وشدد أعضاؤه على ضرورة مواصلة التحقيق في هذا الخطر ومكافحته.

”ويعرب المجلس عن قلقه المستمر إزاء أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا على النحو المبين في القرار 2634 (2022). وينوه مجلس الأمن إلى الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد هيكل ياوندي في حزيران/يونيه 2023، ويرحب بالجهود الإقليمية المتواصلة بشأن السلامة والأمن البحريين، بما في ذلك الخطوات الجاري اتخاذها لتقييم هيكل ياوندي وتنقيح مدونة ياوندي لقواعد السلوك، ويدعو إلى إحراز مزيد من التقدم نحو تفعيل هذا الهيكل.

”ويشـــير مجلس الأمن إلى قراره 2616 (2021) ويطلب إلى المكتب الإقليمي أن يقوم، حسب الاقتضاء وفي إطار ولايته، بتشجيع ودعم ومناصرة جهود الأمم المتحدة والجهود المبذولة على الصـــعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لتنســـيق الإجراءات الوطنية والإقليمية المتخذة من أجل التصـدي للنقل غير المشـروع للأسـلحة الصـغيرة والأسـلحة الخفيفة وتراكمها المزعزِع للاسـتقرار وإســـاءة اســـتخدامها والتصـــدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه المســـتمر إزاء النزاعات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك الحوادث الأمنية المتصـــلة بالترحال الرعوي، وكذلك بين الاتجار غير المشـــروع بالأحياء البرية والموارد الطبيعية وتمويل الجماعات المسلحة في هذه المنطقة دون الإقليمية.

”ويشـدد مجلس الأمن على الدور الأسـاسـي للنسـاء والشـباب في منع نشـوب النزاعات والوسـاطة فيها وتسـويتها، وفي بناء السـلام وفي حالات ما بعد انتهاء النزاع، ويشـدد على أهمية مشاركتهم بصفة كاملة ومتساوية ومجدية وآمنة من أجل صون السلم والأمن، على النحو المعترف به في قراري مجلس الأمن 1325 (2000) و 2250 (2015) وقراراته اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن، والشباب والسلام والأمن، على التوالي. ويشجع المجلس المكتب الإقليمي على أن يواصل دعم الجماعة الاقتصـــادية لدول وســـط أفريقيا في تنفيذ خطة العمل الإقليمية لتنفيذ القرار 1325 (2000) وقرارات مجلس الأمن ذات الصـلة. ويؤكد مجلس الأمن أهمية تعزيز المشـاركة الإيجابية للشـــباب في المجتمعات المحلية، عبر ســـبل من بينها التعليم والتوظيف وفرص مباشَـــرة الأعمال الحرة، مما قد يقلِّل من احتمالات انخراط الشباب في صـفوف الجماعات المسـلحة. ويشـدد مجلس الأمن على أهمية سيادة القانون وإقامة مؤسسات متينة ويثني على جهود المجتمع المدني والقيادات الدينية والمجتمعية لفض النزاعات في هذه المنطقة دون الإقليمية.

”ويشـــجع مجلس الأمن المكتب الإقليمي على مواصـــلة دعم جهود الســـلام والمصـــالحة والعمل بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل الحفاظ على الســـلام، بما في ذلك تعزيز الحكم الرشـيد والوسـاطة، بما في ذلك على مسـتوى المجتمعات المحلية ومعالجة الأسـباب الكامنة وراء النزاعات، وذلك من أجل إقامة مجتمعات قادرة على الصـــمود يعمها الســـلام والعدل وتحتوي الجميع. ويشـــجع المجلس التنســـيق الوثيق بين المكتب الإقليمي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة والشركاء الثنائيين في ما يتعلق بالانتقال السياسي في البلدان المعنية في المنطقة دون الإقليمية.

”ويســـلِّم مجلس الأمن بالآثار الســـلبية لتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية، بما في ذلك ما يحدث من خلال الفيضـــانات والجفاف والتصـــحر وتدهور الأراضـــي، فضـلاً عن آثارها المُفاقِمة على صـعيد الأمن الغذائي والتحديات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي تمس بالأمن والاستقرار في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. ويواصل مجلس الأمن التشـديد على ضـرورة أن تضـع الحكومات والأمم المتحدة اسـتراتيجيات طويلة الأجل، تسـتند إلى تقييمات للمخاطر، لدعم تحقيق الاستقرار وبناء القدرة على الصمود، ويشجع المكتب الإقليمي على أن يواصل، في حدود موارده الحالية، على إدماج هذه المعلومات، حسب الاقتضاء، في أنشطته. ويحيط مجلس الأمن علماً بالجهود المبذولة لوضـــع نُهُج ومبادرات خاصـــة بهذه المنطقة من أجل إجراء تقييمات شـــاملة للمخاطر والتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره والقدرة على الصـــمود في

منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، ويشجع المكتب الإقليمي على مواصلة الدعوة إلى بذل الجهود، في حدود ولايته وموارده الحالية، لتوسيع نطاق العمل والدعم الدوليين، من خلال جملة أمور منها العمل الإنساني والإنمائي، واستحداث التكنولوجيا ونقلها طوعاً وإدخالها طور التشغيل بشروط متفق عليها بشكل متبادل، وتعبئة الموارد وبناء القدرات، في مجالات منها التحول إلى الطاقة المستمدة من مصادر متجدِّدة، والكفاءة في استخدام الطاقة بما يتماشى مع الالتزامات القائمة لتعزيز قدرة بلدان المنطقة على التكيف والحد من شدة تعرّضها لآثار تغير المناخ. ويشدد مجلس الأمن على الأهمية الخاصة للعناصر المذكورة أعلاه بالنسبة للحالة الخاصة بمنطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. ويعتبر مجلس الأمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاق باريس المحفلَيْن الدوليين الحكوميين الدوليين الرئيسيين للتفاوض بشأن التدابير العالمية لمواجهة تغير المناخ.

”ويشجع مجلس الأمن المكتب الإقليمي على مواصلة تقديم الدعم، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، ولجنة خليج غينيا، وغيرها من الجهات المعنية، من أجل وضع نُهج واستراتيجيات دون إقليمية متماسكة، كل في إطار ولايته للتصدي لهذه التهديدات.

المستجدات السياسية

”يحيط مجلس الأمن علماً بالانتخابات المزمع إجراؤها في المنطقة خلال الفترة المقبلة من ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ويشدد على ضرورة أن يعمل أصحاب المصلحة الوطنيون معاً لتيسير التحضير في الوقت المناسب لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وتنظيمها في موعدها بطريقة سلمية وشفافة وشاملة للجميع. ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء التغييرات غير الدستورية للحكومات في أجزاء من هذه المنطقة دون الإقليمية. ويرحب مجلس الأمن بالجهود المبذولة لمنع ومكافحة التغييرات غير الدستورية في الحكومة، ويشجع المكتب الإقليمي على مواصلة دعمه لدول المنطقة دون الإقليمية في هذا الصدد. ويشدد مجلس الأمن على أهمية القيام بعمليات انتقالية جيدة التوقيت شاملة للجميع وتتولى زمام أمرها جهاتٌ وطنية، وأهمية استعادة النظام الدستوري في البلدان المعنية في هذه المنطقة، ويكرر تأكيد دور الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي في هذه العمليات. ويحيط مجلس الأمن علماً أيضاً بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لدعم الاستقرار السياسي في المنطقة، ويشجع المكتب الإقليمي على العمل مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والدول الأعضاء فيها ويدعم الجهود التي تبذلها لمنع العنف المرتبط بالانتخابات. ويشدد مجلس الأمن على أهمية مشاركة النساء مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية وآمنة في صنع القرار على جميع المستويات، لأغراض من بينها زيادة عدد النساء ومشاركتهن في المناصب الحكومية العليا والمناصب المنتخبة على نطاق أوسع، وفقاً لدساتيرها وقوانينها، بما في ذلك الحصص الجنسانية حيثما ينطبق ذلك، وللالتزامات الوطنية والإقليمية والعالمية، وتمشياً مع القرار 1325 (2000) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن.

”ويشـــجع مجلس الأمن على زيادة تعزيز التعاون وتحديد الأولويات المتبادلة وتقســـيم واضـــح للمهام بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوســـط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الســـاحل، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ الســـلام المنتشـــرة في المنطقة دون الإقليمية، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ومكتب المنســـق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الســـاحل، ومكاتب المنســـقين المقيمين، من أجل تجنب الازدواجية وكفالة اتباع نهج متســـق ومبسَّـــط إزاء أنشـــطة الأمم المتحدة في المنطقة، وتعزيز المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل التصـــدي للتهديدات العابرة للحدود والمشـــاكل الأقاليمية وفقاً لولاياتها.

”ويشـــجع مجلس الأمن الممثل الخاص للأمين العام لوســـط أفريقيا والمكتب الإقليمي على مواصـلة دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوســـطى، وزيادة الجهود الإقليمية بالتنســـيق مع الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة بناء الســلام والاتحاد الأفريقي، للنهوض بعملية الســلام والمصــالحة في جمهورية أفريقيا الوســطى، ويرحب بإعلان لواندا بشـأن مبادرات الوسـاطة في وسـط أفريقيا، ويشـجع على التعبئة المستمرة والمنســقة للمنطقة، ولا ســيما جهود الجماعة الاقتصــادية لدول وســط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بغية تشـجيع الحوار وتخفيف حدة التوترات والبحث عن حلول سـياسـية منسـقة للأزمة من خلال تنفيذ الاتفاق السـياسـي للسـلام والمصـالحة وخارطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، المُعتمدة في لواندا في 16 أيلول/سبتمبر 2021.

العمل الإنساني

”يعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء العواقب الإنســـانية المدمِّرة للعنف المســـتمر، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، والنزاعات الدائرة في أجزاء من هذه المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي وندرة المياه وحالات الطوارئ الصحية وخطر الجوائح مثل الحمى الصـفراء وجدري القرود، وزيادة أعداد النازحين واللاجئين. ويلاحظ مجلس الأمن كذلك بقلق الآثار العابرة للحدود للنزاع الدائر في السودان، بما في ذلك التشريد الواسع النطاق وأزمات اللاجئين التي ترهق المجتمعات المضيفة الهشة أصـلا في المنطقة دون الإقليمية، وتطرح تحديات إنسانية كبيرة. ويعرب المجلس عن قلقه لأن العنف وانعدام الأمن يعرقلان الاســتجابة الإنســانية الفعّالة. ويدعو مجلس الأمن إلى كفالة إمكانية إيصـال المسـاعدة الإنسـانية والطبية بصـورة كاملة وآمنة وسـريعة ودون عوائق إلى جميع الأشـــخاص المحتاجين، بطريقة تتفق مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ وإلى مبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاسـتقلال، وبما يشـمل الحصـول في الوقت المناسـب على الرعاية الصـحية الجنسـية والإنجابية، وخدمات الصـحة العقلية والنفسـية–الاجتماعية لضـحايا العنف الجنسـي والناجيات منه في حالات النزاع وما بعد النزاع دون أي تمييز. ويدعو مجلس الأمن الجهات المانحة الدولية إلى سد النقص الحاصل في تمويل العمليات الإنسانية.

”ويعرب مجلس الأمن أيضاً عن بالغ قلقه إزاء استمرار العنف ضد المدنيين، بما في ذلك انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات قانون حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال في بعض أنحاء هذه المنطقة دون الإقليمية. ويدعو مجلس الأمن جميع أطراف النزاعات المسلحة إلى إنهاء ومنع جميع الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال. ويؤيد مجلس الأمن الجهود الرامية إلى دعم رصد حالات الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة في هذه المنطقة دون الإقليمية والإبلاغ عنها بدقة وفي الوقت المناسب، تمشياً مع قراراته المتخذة في هذا الصدد.

”ويحيط مجلس الأمن علماً بوجود خطط لعقد مؤتمر إقليمي رفيع المستوى معني بالحالة الإنسانية في وسط أفريقيا. ويشجع مجلس الأمن المكتب الإقليمي على أن يواصل، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، دعم الجهود الرامية إلى تعزيز جهود الأمم المتحدة والجهود الإقليمية والدولية من أجل تعزيز تدابير الاستجابة المتكاملة والشاملة، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بطرق منها التصدي للتحديات الشاملة والعابرة للحدود التي تواجه السلام والأمن.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يوافيه بتقرير خطي عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بما في ذلك الحالة في منطقة بحيرة تشاد، على النحو المطلوب في القرار 2349 (2017)، بحلول 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، ثم كل ستة أشهر بعد ذلك.“